مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الربحية للمصارف التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة السورية)
اسم الكاتب: د. علي ميا، د. قصي عمار، مايا مالك الأمير سليمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5396
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 19:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of The Size Of SME Financing On The Profitability Indicators Of Commercial Banks
(An Applied Study On A Sample Of Syrian Private Commercial Banks)

Dr. Ali Mia[*]
Dr. Qusay Ammar.[**]
Maya Malek Alamir Suleman[***]

(Received 6 / 12 / 2019. Accepted 9 / 2 / 2020)

□ ABSTRACT □

This study aimed at showing the impact of the size of small and medium-sized companies financing on profitability indicators for Syrian private commercial banks The study was conducted for the period (2011 - 2018), where the researcher measured the size of the portfolio of small and medium loans (net medium and small loans / total loans) (as an independent variable), Bank profitability (as a dependent variable) (rate of return on assets, rate of return on equity, earnings per share). The study used the deductive approach in the research as a whole, and then the survey search design was used on a sample of private commercial banks in Syria. As for the method of data collection, the secondary data method was used by referring to the annual reports and official statistics of commercial banks, and the statistical study was carried out During the use of the SPSS statistical program.

The results of the study showed that there is no impact of the volume of financing small and medium projects on the profitability indicators individually for the Syrian private commercial banks.

Key words: The volume of financing for small and medium companies - Profitability Indicators - Return on Assets - Equity Return Rate - Earnings per share.

[*]**Professor - Department Of Business Administration - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria.**
[**]**Assistant Professor - Department Of Business Administration - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia – Syria.**
[***]**Post graduate Student (Phd) - Department Of Business Administration - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria.**

أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الربحية للمصارف التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة السورية)

الدكتور علي ميا*

الدكتور قصي عمار**

مايا مالك الأمير سليمان***

(تاريخ الإيداع 6 / 12 / 2019. قُبِل للنشر في 9 / 2 / 2020)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الربحية للمصارف التجارية الخاصة السورية أجريت الدراسة للفترة (2011 –2018)، حيث قامت الباحثة بقياس حجم محفظة القروض الصغيرة والمتوسطة (صافي القروض المتوسطة والصغيرة/ إجمالي القروض) (كمتغير مستقل)، ربحية المصرف (كمتغير تابع) (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم الواحد). استخدمت الدراسة المقاربة الاستنباطية في البحث ككل، ومن ثم تم استخدام تصميم البحث المسحي على عينة من المصارف التجارية الخاصة في سورية، أما بالنسبة لطريقة جمع البيانات تم استخدام البيانات الثانوية من خلال الرجوع إلى التقارير السنوية والإحصاءات الرسمية الخاصة بالمصارف التجارية، وتمت الدراسة الإحصائية من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

اظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لحجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الربحية بشكل منفرد للمصارف التجارية السورية الخاصة.

الكلمات المفتاحية: حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة– مؤشرات الربحية – معدل العائد على الأصول– معدل العائد على حقوق الملكية– ربحية السهم الواحد.

* **استاذ – قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

** **أستاذ مساعد– قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

*** **طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

مقدمة:

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع أقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة. وأولت الحكومة السورية اهتماماً كبيراً بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدارها عدداً من القوانين والأنظمة المتنوعة، منها هيئة مكافحة البطالة التي أصبحت هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها أيضاً المرسوم التشريعي رقم /15/ للعام 2007 الذي سمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية ومصرفية، تهدف إلى تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، دون أن ننسى جهود وزارة الاقتصاد والتجارة التي أسهمت في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها، وقد قدمت هذه المحاولات والجهود آليات دعم لهذا النوع من المشاريع، لكنها لم تحقق الهدف التي ترغب في الوصول إليه، لذلك تابعت جهودها، فصدر القانون رقم /2/ لعام 2016 القاضي بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بغية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأتي أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من كونه يشكل نسبة هامة من قطاع الأعمال الخاص في سورية خاصة في ظل الأزمة الحالية التي تمر بها سورية حيث ترتفع هذه النسبة لتتجاوز 95 %من منشآت القطاع الخاص، وللتأثير الهام لهذا القطاع على متغيرات الاقتصاد الكلي كالاستهلاك والاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، فإن العمل على تنمية هذا القطاع وتطويره يشكل المطرح الأساسي للسياسات الاقتصادية التنموية لتمكين الاقتصاد والمجتمع من التكيف مع الأزمة وآثارها وإعادة الترميم بالإضافة إلى الاصلاحات الهيكلية لمنظومة الدعم، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وضمان استدامته وتحقيق النمو من هنا، احتل مشروع دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة أساسية في تطوير السياسات الاقتصادية المقترحة، حيث ركز البيان الحكومي على تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والحرفي في المراحل الأولى من عملية التعافي المبكر. وجاء هذا البحث لمعرفة أثر حجم محفظة قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم الواحد) للمصارف التجارية الخاصة السورية.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1.دراسة (نجار، 2008)، بعنوان: دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (2006- 2008).

هدف وموضع الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية ووظيفة ودور مؤسسات ضمان الائتمان بشكل عام، وألقت نظرة فاحصة على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وواقع السياسة الائتمانية للمصارف العاملة في فلسطين تجاه هذا القطاع، كما وضحت واقع مؤسسات ضمان القروض في فلسطين في الفترة 2006-2008، وواقع الصندوق الأوربي الفلسطيني لضمان القروض، استناداً إلى أنهما جددا الوضع العملي لصناديق ضمان الائتمان في فلسطين.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى أثر الصندوق في زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المشاركة في برنامج ضمان القروض المقدمة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت إلى ضرورة تدخل صناديق الضمان في عملية توجيه الاهتمام لتخفيض الفوائد على القروض الممنوحة من خلالها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لأنها وجدت أنه يتم استيفاء فوائد مرتفعة على قروض مضمونة من قبل هذه الصناديق بنفس فوائد القروض غير المضمونة.

2.دراسة (الفيصل، 2019)، بعنوان: دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

هدف موضوع الدراسة: هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

منهجية الدراسة: ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، بعد عرض الإطار النظري، تم إجراء دراسة ميدانية تحليلية للواقع العملي لآلية العملية التمويلية، وذلك من خلال دراسة الحالة في كلّ من (مصرف عودة– سورية، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، مصرف سورية والمهجر، مصرف الأردن– سورية، مصرف سورية الدولي الإسلامي، مصرف البركة)، باستخدام استبانة وزعت على العاملين المعنيين بدراسة طلبات التمويل والتسهيلات الائتمانية في هذه المصارف، وكان عددها (95) استرجعت منها (82) استبانة. كما تم استخدام البرنامج الإحصائي (**SPSS**) في تحليل البيانات للتوصل إلى نتائج الدراسة.

نتائج الدراسة: وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها: إن طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تُشكّل عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية، وأنظمة العمليات المصرفية السائدة التي تلعب دوراً معيقاً في حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لها.

الدراسات الأجنبية:

1.دراسة (Mileris, 2015)، بعنوان:

The Impact of Economic Downturn on Banks' Loan Portfolio Profitability

تأثير الانكماش الاقتصادي على ربحية محفظة قروض البنوك

هدف وموضوع الدراسة: يحلل هذا البحث تأثير التراجع الاقتصادي في البلاد على ربحية محفظة البنوك. أثر التراجع الاقتصادي في ليتوانيا في 2009–2010 سلبًا على قدرة البنوك على سداد ديونها، مما زاد نسبة القروض المتعثرة وتقليل محفظة القروض المصرفية. كما كان للتغيرات في أسعار الفائدة بين البنوك وهوامش الائتمان تأثير على إيرادات ومصاريف اهتمام البنوك.

منهجية البحث: سمحت تقنيات التحليل الإحصائي لوصف الاعتماد بين مؤشرات الاقتصاد الكلي وربحية محفظة قروض البنك. بعد ذلك تم تطوير نموذج الانحدار للتنبؤ بمحفظة البنوك التجارية الليتوانية إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمؤشرات الاقتصاد الكلي للبلاد. لتقييم الأنماط المتسقة لربحية محفظة القروض التي تعتبر نموذجية للأنظمة المصرفية، تم تحليل بيانات الاقتصاد الكلي والمصارف في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. نظرًا لأن نسبة القروض المتعثرة في البنوك هي أحد العوامل الرئيسية لربحية محفظة قروضها، فقد تم تطوير شبكة قواعد الارتباط لتصور الاعتماد بين القروض المتعثرة ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

نتائج الدراسة: أكدت نتائج التحليل على ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى الانكماش الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي مع مؤشرات الاقتصاد الكلي غير الكاملة. ويترتب على ذلك أن على البنوك في هذه البلدان التي تقوم بتقييم

مخاطر الائتمان لمقدمي طلبات القروض النظر في التغييرات المحتملة في الاقتصاد الكلي ، لأنها تؤثر بشكل كبير على ربحية محفظة البنوك في فترات مستقبلية.

2.دراسة (Aladwan, 2015)، بعنوان:

The Impact Of Bank Size On Profitability"An Empirical Study On Listed Jordanian Commercial Banks

تأثير حجم البنك على الربحية "دراسة تجريبية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة

هدف وموضوع الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير حجم البنك على ربحيته للبنوك التجارية الأردنية المدرجة ضمن فئات البنوك المختلفة.

منهجية الدراسة: تم استخدام بيانات البنوك التجارية الأردنية للسنوات من 2007 إلى 2012 لتصنيف البنوك لثلاث فئات وفقًا لحجم أصولها ، فيما يتعلق بإجمالي الأصول. تم قياس الربحية من خلال العائد على حقوق الملكية **(ROE)** كمتغيرات تابعة. تم تصميم الدراسة لتكشف ما إذا كان هناك فرق إحصائي في الربحية وفقًا للحجم. تم تطبيق الانحدار البسيط باستخدام متغيرات وهمية للفئات إلى حجم الأصول الوكيل.

نتائج الدراسة: كشفت نتائج الدراسة اختلاف في أهمية هذه البنوك المختلفة الحجم.

3.دراسة (Boadi *et.al*, 2017)، بعنوان

?SMEs 'Financing and Banks' Profitability: A "Good Date" for Banks in Ghana

تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وربحية البنوك: "بيانات جيدة" للبنوك في غانا؟

هدف وموضوع الدراسة: هدفت الدراسة لمعرفة تأثير تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على ربحية البنوك في غانا.

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة نموذج التأثير الثابت كأداة الانحدار الرئيسية.

نتائج الدراسة: تكشف نتيجة الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تسهم بشكل كبير في ربحية البنوك في غانا. ومن المثير للاهتمام، أن تكلفة المعاملات في إدارة قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت ضئيلة في جميع النماذج. ارتفاع التضخم يقلل من القيمة الحقيقية للقرض ويضعف عائدات الفوائد على إجمالي الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة. وعلى العكس، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعزز نمو أرباح البنك.

4.دراسة (Wlodarczyk *et.al*, 2018)، بعنوان:

The impact of credit availability on small and medium companies.

تأثير توافر الائتمان على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

هدف وموضوع الدراسة: تحليل العوامل التي تؤثر على توفر الائتمان وتأثيرها على تطوير شركات الصغيرة والمتوسطة البولندية الصغيرة، مثل حجم الشركة وعمرها، والنتائج المالية أو طول العلاقة مع المؤسسة المصرفية ، بالإضافة إلى الميزات المميزة التي تميز القطاع المصرفي.

نتائج الدراسة: توضح النتائج أنه في بولندا، على غرار الدول الأوروبية الأخرى، تتمتع شركات الصغيرة والمتوسطة بوصول محدود إلى توفر الائتمان مقارنة بالشركات الكبيرة. علاوة على ذلك تم اعتماد كبير على توافر الائتمان المصرفي من حجم الشركة والسيولة والربحية والوضع في القطاع المصرفي.

مساهمة البحث: تسعى الباحثة إلى معرفة أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الربحية للمصارف التجارية الخاصة السورية.

تناول هذا البحث بيئة مختلفة متمثلة (بالقطاع المصرفي التجاري الخاص في سورية) مختلفة عن البيئة التي جرت فيها الدراسات السابقة، واختلف البحث عن الدراسات السابقة إذ تناول حجم محفظة القروض الصغيرة والمتوسطة وأثره على ربحية المصارف التجارية الخاصة السورية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم الواحد).

مشكلة البحث:

من خلال إطلاع الباحثة على التقارير السنوية لعدد من المصارف التجارية السورية الخاصة المتمثلة بـ (مصرف سورية والمهجر، المصرف العربي سورية، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، مصرف بيبلوس، مصرف عودة، المصرف الدولي للتجارة والتمويل) حيث تظهر تذبذب واضح في أدائها (عدم استقرار) متمثل في (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ربحية السهم الواحد) خلال الفترة من **(2011 – 2018)** كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) معدل العائد على الموجودات – معدل العائد على حقوق الملكية– ربحية السهم الواجد

معدل العائد على الموجودات						
اسم المصرف	مصرف سورية والمهجر	المصرف العربي سورية	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف بيبلوس سورية	مصرف عودة سورية	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
2011	%0.82	%1.23	%0.87	%0.36	%0.18	%1.64
2012	%0.11	-%0.12	%0.05	-%0.36	%0.01	%1.16
2013	%0.19	%2.58	%1.69	%0.91	%0.58	%0.004
2014	%1.88	-%0.19	%1.68	%2.02	%4.59	%0.007
2015	%4.47	%0.09	%3.88	%9.26	%7.44	%0.023
2016	%4.40	%11.15	%4.40	%9.34	%10.82	%4.62
2017	-0.42%	-7.94%	-0.83%	1.43%	2.93%	1.56%
2018	1.14%	-3.39%	0.92%	1.50%	0.95%	0.87%
معدل العائد على حقوق الملكية						
2011	%10.10	%7.75	%9.39	%2.58	%1.64	%12.89
2012	%1.06	-%0.75	%0.58	-%2.44	%0.08	%7.80
2013	%22.10	%15.89	%21.93	%6.53	%4.34	%0.031
2014	%20.53	-%1.22	%25.23	%13.74	%2.92	%0.061
2015	%37.26	%0.43	%44.87	%45.12	%37.40	%0.24
2016	%36.59	%39.77	%35.34	%32.32	%41.19	%40.34
2017	-3.54%	-35.28%	-7.57%	4.32%	-13.42%	13.24%
2018	8.29%	-17.56%	9.19%	5.24%	4.49%	7.63%
ربحية السهم الواحد						
2011	71.30	50.17	15.58	2.76	2.00	19.21

12.60	0.10	(2.57)	0.84	0.88	1.48	2012
0.04	5.53	7.40	39.45	22.07	14.29	2013
0.09	51.74	17.98	46.31	1.68	49,54	2014
0.39	106.16	106.68	133.01	104.01	159,95	2015
109.73	198.84	112.90	206.16	159.29	195.03	2016
41.52	(57.14)	15.76	31.95	(104.44)	(19.02)	2017
25.19	20.01	20.15	43.15	(44.23)	32.22	2018

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية السورية.

وقد يعود ذلك لعدم توسعها في منح القروض لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت (إنتاجية، خدمية، تجارية) التي تمثل الشريحة الواسعة في المجتمع السوري، وتركيزها في عملية المنح على قطاعات الأعمال الأخرى الشركات الكبرى وقطاع الأفراد، ويوضح الجدول رقم (2) كمية القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف التجارية السورية الخاصة.

الجدول رقم (2) القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة من المصارف التجارية الخاصة السورية

لقروض العام	مصرف بيبلوس سورية	المصرف العربي سورية	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سورية والمهجر	مصرف عودة سورية	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
2011	19,665,555,461	434,049,371	6,192,832,567	–	176,709,444	10,270,408,480
2012	622,310,097	271,873,035	5,474,493,114	163,362,869	299,623,967	3,310,653,921
2013	452,039,434	140,940,795	4,766,139,042	62,916,772	356,799,378	2,860,523,276
2014	209,764,921	117,164,949	6,813,132,339	140,202,585	271,287,517	3,392,818,572
2015	365,622,375	86,101,486	7,935.066,112	107,411,977	200,226,757	4,740,152,695
2016	904,485,674	51,472,955	7,911,012,620	63,646,458	214,211,210	6,931,728,428
2017	946,507,869	48,877,983	7,863,639,982	48,273,346	176,709,967	1,888,103,009
2018	1,099,293,681	24,865,957	10,601,725,956	30,430,624	299,623,967	3,164,160,489

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية السورية الخاصة

وبناءً على ذلك تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الربحية للمصارف التجارية الخاصة السورية؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1–ما هو أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة السورية؟

2–ما هو أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة السورية؟

3- ما هو أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على ربحية السهم الواحد للمصارف التجارية الخاصة السورية؟

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات الربحية للمصارف التجارية الخاصة السورية ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة السورية.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة السورية.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على ربحية السهم الواحد للمصارف التجارية الخاصة السورية.

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من الناحتين العلمية والعملية معا كما يلى:

من الناحية العلمية: يعتبر البحث مساهمة في سد الفجوة الموجودة حالياً في الأبحاث والدارسات التي تتناول العلاقة بين حجم محفظة القروض الصغيرة والمتوسطة وأثر ذلك على مؤشرات ربحية المصارف التجارية الخاصة السورية.

من الناحية العملية: تنبع أهمية هذا البحث من الناحية العملية من طبيعة الموضوع الذي يتناوله حيث أن تمويل المصارف التجارية السورية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبح من ضمن أولويات الحكومة السورية في الفترة الحالية.

يهدف هذا البحث إلي معرفة:

1-حجم محفظة القروض الصغيرة والمتوسطة وأثرها على مؤشرات الربحية للمصارف التجارية الخاصة السورية

2-الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية الخاصة السورية وتحسين ربحتها، ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلي تحقيق خسائر أو تقلل ربحتها.

منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة باستخدام المقاربة الاستنباطية[1] في البحث ككل، ومن ثم تم استخدام تصميم البحث المسحي على عينة من المصارف التجارية الخاصة في سورية، واعتمدت الباحثة من أجل الحصول على البيانات على الآتي: القوائم المالية السنوية لبنوك المصرية، التقارير الخاصة التي تقوم بإصدارها المصارف التجارية السورية الخاصة عن حجم محفظة التمويل المقدم إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تقارير البنك المركزي السوري .المراجع والدوريات المحلية والأجنبية التي تطرقت لموضوع تقييم المؤسسات المصرفية أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أساليب البحث: استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية:

1-الإحصاءات الوصفية : المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

2-معامل الارتباط لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة

[1]- المدخل المنهجي الاستنباطي – الفرضي : (استراتيجية النظرية قبل البحث)هو الاستدلال الذي ينتقل من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص، والاستنباط يبدأ أو يستند إلى مسلمات أو نظريات ثم يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث (الجديلي، 2011)

3-اختبار الدلالة حيث سيتم رفض فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة أصغر من 5% ويتم قبول فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 5%.

4-تحليل الانحدار البسيط لاختبار صلاحية فرضيات البحث وتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

متغيرات البحث: تعتمد الدارسة علي أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة علي مؤشرات الربحية بالمصارف التجارية الخاصة السورية والتي يمكن استخراجها من القوائم المالية المتاحة بالإضافة إلى التقارير الخاصة المتضمنة حجم محفظة القروض الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل متغيرات الدارسة وتنقسم إلي متغير مستقل ومتغيرات تابعه:

المتغير المستقل: حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن قياسه عن طريق: نسبه القروض الصغيرة والمتوسطة إلى أجمالي القروض بالبنك = صافى قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة / إجمالي القروض.

المتغير التابع ربحية المصرف ويقاس بواسطة:

1) **معدل العائد على حقوق الملكية = ROE صافى الربح/ حقوق الملكية**
2) **معدل العائد على الأصول = ROA صافى الربح / الأصول.**
3) **ربحيه السهم الواحد = EPS صافى الربح بعد الضرائب /المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال العام.**

مجتمع البحث يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية الخاصة السورية البالغ عددها11 مصرف كما هو موضح بالجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) مجتمع البحث للمصارف التجارية العامة والخاصة في سورية

اسم المصرف	تاريخ التأسيس
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2003
مصرف سورية والمهجر	2003
المصرف العربي سورية	2005
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	2003
مصرف بيبلوس سورية	2005
مصرف عودة سورية	2005
مصرف الشرق	2008
مصرف الأردن سورية	2007
مصرف سورية والخليج	2006
مصرف فرنسبنك سورية	2008
مصرف قطر الوطني	2009

عينه البحث: لقد تم الاعتماد على أسلوب العينة القصدية في اختيار عينة البحث، وقد قامت الباحثة باختيار ستة مصارف لتطبيق الدراسة عليها وهي (مصرف بيمو السعودي الفرنسي، المصرف العربي سورية، مصرف سورية والمهجر، مصرف عودة سورية، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف بيبلوس سورية).تمثل حصتها السوقية أعلى

من 50% من الحصة السوقية في قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل القطاع المصرفي التجاري الخاص السوري.

حدود البحث:

الحدود المكانية: المصارف التجارية الخاصة السورية

الحدود الزمنية: قامت الباحثة بحصر دراسته التطبيقية داخل نطاق سلسله زمنيه قدرها (ثمانية أعوام) حيث تبدأ الدراسة من 2011 إلي 2018. وتعتقد الباحثة أن هذه الفترة الزمنية مناسبة وكافيه للوفاء بمتطلبات التحليل الإحصائي الذي سوف يتم تطبيقه حيث أنها تغطي فتره هامه بالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع المصرفي التجاري السوري الخاص حيث شهدت تلك الفترة عده مبادرات قام بها البنك المركزي السوري بناء على توجيهات الحكومة السورية لتنميه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الإطار النظري للبحث:

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

عرف المصرف الدولي المشاريع الصغيرة والمتوسطة: على أنها مشاريع الأعمال المسجلة التي تتمتع بمعيارين على الأقل من المعايير الثلاثة المحددة في الجدول رقم (3) من حيث (عدد العاملين، والمبيعات، والأصول). ولأغراض متعلقة بتقارير العملاء، تستخدم مؤسسة التمويل الدولية حجم القرض كمؤشر إضافي، وذلك لسهولة تطبيق هذا المعيار بالنسبة إلى المصارف، ويوضح الجدول التالي تعريفات المصرف الدولي:

الجدول رقم (3) تصنيف المصرف الدولي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

حجم الشركة	عدد العاملين	المبيعات السنوية	الأصول
المشاريع الصغيرة	أقل من 50	أقل من 3 ملايين دولار	أقل من 3 ملايين دولار
المشارع المتوسطة	أقل من 300	أقل من 15 مليون دولار	أقل من 15 مليون دولار
المؤشرات البديلة لحجم القروض			
المشاريع الصغيرة	أقل من 100 ألف دولار		
المشاريع المتوسطة	أقل من مليون دولار (وأقل من مليوني دولار في بعض البلدان المتقدمة)		

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية مجموعة المصرف الدولي "دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف المشرع السوري: هناك أربعة تعاريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة صادرة عن جهات رسمية مختلفة في الجمهورية العربية السورية هي **(المرسوم التشريعي رقم /39/ الصادر عن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سورية، بتاريخ 2006/9/14):**

المشروع الصغير: هو كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، ولا يقل رأس ماله عن مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية، ولا يتجاوز خمسة ملايين ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة.

المشروع المتوسط: هو كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، ولا يقل رأس ماله عن مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية، ولا يتجاوز خمسة عشر مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً.

أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يمكن إظهار أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الأصعدة الثلاثة التالية (زيدان، 2010 ، ص 38)

أولاً: **على صعيد الاقتصاد الوطني:** وذلك من خلال دورها في تنمية الناتج القومي والثروة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، والتخفيف من مشكلة البطالة، وتحقيق معدلات تنمية متوازنة بين المجتمعات الريفية والحضرية، والاستفادة من جهود المرأة، ودعم سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات.

ثانياً: **على صعيد أصحاب هذه المشاريع:** وذلك من خلال دورها في تحقيق الاستقلالية لصاحب المشروع، وتحقيق عائد مالي له، ويوفر له الاستقرار والأمان دون الحاجة إلى البحث عن وظيفة أخرى.

ثالثاً: **من وجهة نظر جهات التمويل** (مصارف أو مؤسسات مالية أخرى)**:** حيث تمثل هذه المشاريع سوقاً جديدة وكبيرة لجهات التمويل، فتمويلها يساهم في تنويع مخاطر التمويل بدلاً من الاكتفاء بتمويل المشروعات الكبيرة وحدها، وتنويع قاعدة العملاء، والمساعدة على تنمية هذه المشاريع لتصل إلى مرحلة المشاريع الكبيرة.

دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يجب أن تنهض المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً المصارف التجارية والمتخصصة، هذه المهمة تتراوح بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشاريع والاستثمار فيها، وبين إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشاريع، ذلك أن حاجة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأموال الموجهة للاستثمار ضرورية، وتزداد حاجة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى المصارف إذا علمنا أنه ليس باستطاعتها اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية في الدول النامية، وأنها مضطرة إلى الاعتماد على إمكانياتها الذاتية والتدفقات النقدية المتولدة داخلها (**فتحي السيد أبو السيد أحمد، 2005، ص85).**

تتخذ الخدمات التمويلية التي تقدمها المصارف لهذه المشاريع أشكالاً عديدة (**البنك المركزي المصري، ص2):**

1) القروض قصيرة الأجل التي تتفق مع معدلات نشاط ودخل بعض المشاريع.

2) القروض المتكررة: حيث يتم فتح حساب ائتماني جديد عند انتهاء مدة القرض وسداد التزامات الزبون، وفي هذه الحال يعتمد حجم القرض على التدفقات الائتمانية للزبون.

3) القروض متناهية الصغر أو التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف (بدون ضمان) التي تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشاريع الصغيرة.

4) شراء حسابات القبض بخصم أو تمويل شراء الأصول.

غير أن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على توفير التمويل المباشر من خلال منح الائتمان لهذه المشاريع، بل يشمل التمويل غير المباشر الذي تقدمه المؤسسات المالية غير المصرفية. وذلك كله يقع في دائرة الخدمات التمويلية. وعند تقديم هذه الخدمات لا بد للمصارف من أن تأخذ بالاعتبار ما يلي (**البنك المركزي المصري، ص2):**

1) أن تكون المنافذ الخاصة بتقديم هذه الخدمات قريبة من مواقع المشاريع.

2) استخدام إجراءات مبسطة لمنح القروض.

3) التقليل من الوقت بين تقديم طلب القرض وبين الحصول عليه.

هذه الخصائص كلها يجب أن تتوفر في وحدات المصارف المتخصصة التي تخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مؤسسات الاقراض المتخصصة:

جاء إنشاء المؤسسات الاقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل على تجنب المصارف التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع. ومن ثم كان لا بد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقاً لشروط وأساليب محددة ومميزة من تلك المتبعة في المصارف، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أما مختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

قد تعود ملكية المؤسسات الاقراضية المتخصصة كاملة إلى القطاع الخاص، حيث يساهم في إنشائها عدد من الأفراد والشركات الخاصة (سواء المصارف أو شركات التأمين أو الأشخاص الطبيعيون أو المؤسسات الأخرى الخاصة). وقد تكون ملكية هذه المؤسسات مشتركة بين القطاع الخاص والدولة، إلا أن وجود الدولة في أية مؤسسة إقراضية قد يجعل المقترضين يعتقدون أن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض عبر تلك المؤسسة، فيحرصون على الحصول على هذه القروض لاستخدامها في أغراض مغايرة للأهداف التي كمنت وراء منحها لهم. وقد يحاولون عدم الالتزام بالتسديد، أو عدم اعتبار القروض التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة (منظمة العمل العربية: التشغيل وتنمية المشروعات الصغرى، 2008، ص 17).

مؤشرات الربحية: تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر – سواء الداخلي أم الخارجي – ومن ثم فإن المُلاك والممولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى وتبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضاً المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلاً عن إن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتمكن من قياس قدرة المصارف على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال المستثمرة (سلميان، 2014،ص 50)

معدل العائد على حق الملكية (%)

$$= \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

وتقيس مدى قدرة المصرف على تحقيق العائد الملائم لأصحاب حقوق الملكية.

معدل العائد على الأصول (%)

$$= \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

وتستخدم لتقييم كفاءة المصرف في تحقيق العائد الملائم من استثمار الأموال المتاحة، ويعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات الربحية فهو يصلح لتقييم أداء المصرف في المجالات الإدارية كافة.

ربحية السهم الواحد

صافي الأرباح

=

متوسط عدد الأسهم

ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لاتخاذ قرار الاستثمار في شركة معينة لأنه يشير إلى متى يمكن إعادة الأموال المستثمرة في سهم معين في حال الاستثمار في هذه الشركة.

النتائج والمناقشة:

الاحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة والتابعة

الجدول رقم (4) التحليل الوصفي للمتغير المستقل والمتغيرات التابعة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
العائد على الاصول	48	.00	11.15	2.4376	3.00250
العائد على حقوق الملكية	48	.03	45.12	14.8380	14.65713
ربحية السهم الواحد	48	.04	206.16	51.7192	58.48038
حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	47	.06	48.27	8.5179	11.39288
Valid N (listwise)	47				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

إن قيمة المتغير المستقل المتمثل بـ (حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة) أكثر تشتتاً حول أوساطها الحسابية من قيمة المتغيرات التابعة المتمثلة بربحية السهم الواحد والعائد على الأصول المصارف التجارية، وذلك بدلالة كل من: انحرافاتها المعيارية، وكذلك اتساع المدى الممثل للقيمة العليا والقيمة الدنيا، في حين كانت قيمة المتغير التابع الآخر المتمثل بالعائد على حقوق الملكية أقل تشتتاً من قيمة المتغير المستقل(حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

- يبلغ المتوسط الحسابي للعائد على الأصول لجميع المصارف التجارية السورية الخاصة لفترة الدراسة 2.4376، في حين بلغ الانحراف المعياري (3.002550).
- يبلغ المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية لجميع المصارف التجارية السورية الخاصة لفترة الدراسة 14.8380 ، في حين بلغ الانحراف المعياري (14.65713).
- يبلغ المتوسط الحسابي لربحية السهم الواحد لجميع المصارف التجارية السورية الخاصة لفترة الدراس51.7192 ، في حين بلغ الانحراف المعياري (58.48038).
- يبلغ المتوسط حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لجميع المصارف التجارية السورية الخاصة لفترة الدراس8.5179، في حين بلغ الانحراف المعياري (11.39288).

العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (5) مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغير المستقل والتابع

Correlations					
		العائد على الاصول	العائد على حقوق الملكية	ربحية السهم الواحد	حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
العائد على الاصول	Pearson Correlation	1	.830**	.776**	-.141-
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.343
	N	48	48	48	47
العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	.830**	1	.843**	.094
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.529
	N	48	48	48	47
ربحية السهم الواحد	Pearson Correlation	.776**	.843**	1	-.011-
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.942
	N	48	48	48	47
حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	Pearson Correlation	-.141-	.094	-.011-	1
	Sig. (2-tailed)	.343	.529	.942	
	N	47	47	47	47
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يشير الجدول رقم (5) إلى ما يلي: **بخصوص حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** مع العائد على الأصول توجد علاقة ارتباط سلبية وغير معنوية، وأيضاً هناك علاقة ارتباط إيجابية ضعيفة وغير معنوية بين حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين العائد على حقوق الملكية، وكذلك هناك علاقة ارتباط سلبية وغير معنوية بين حجم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربحية السهم الواحد حيث بلغت قيم معاملات الارتباط **(R)** بالنسبة لهم على الترتيب كما يلي: **(-0.141, 0.094, -0.011)**.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة السورية .

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة السورية.

الجدول رقم (6) اختبار الفرضية الفرعية الأولى أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معدل العائد على الأصول

المتغير	معامل الارتباط	معامل التحديد	درجة الحرية	Beta	B	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	نتيجة الاختبار
العائد على الأصول	-.141-	0.020	46	-.141-	9.834	-0.958	.343	قبول العدم

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

توضح بيانات الجدول أعلاه بخصوص نتائج تحليل الانحدار البسيط ما يلي: إن قيم مستوى الدلالة **(Sig)** المرتبطة بكل من المتغيرين (محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة) و (العائد على الأصول) وهي على التوالي **(0.343)** وبالتالي يتوجب قبول فرضية العدم للعلاقة بين محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعائد على الأصول (أي لا يوجد أثر لمحفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العائد للصول للمصارف التجارية السورية الخاصة، الإشارة السالبة لمؤشر **Beta** يشير إلى أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع سالبة بمعنى أن أي تغير يحدث في العائد على الأصول سيكون له أثر معاكس على حجم محفظة القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في حين بلغت قيمة معامل التحديد **(0.020%)**أي أن(2%) من التغيرات في المتغير التابع (العائد على الأصول) تعود للتغيرات في المتغير المستقل المتمثل بحجم محفظة القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعود السبب إلى عدم منح المصارف التجارية السورية الخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة كميات كبيرة من القروض وتوزيعها بشكل كبير على قطاعات الأعمال الأخرى (الشركات الكبرى، والأفراد).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة السورية .

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة السورية.

الجدول رقم (7) اختبار الفرضية الفرعية الثانية أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معدل العائد على حقوق الملكية

المتغير	معامل الارتباط	معامل التحديد	درجة الحرية	Beta	B	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	نتيجة الاختبار
العائد على حقوق الملكية	.094	0.009	46	0.094	0.114	0.634	0.529	قبول العدم

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

توضح بيانات الجدول أعلاه بخصوص نتائج تحليل الانحدار البسيط ما يلي: إن قيمة مستوى الدلالة (**Sig**) المرتبطة بكل من المتغيرين (محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة) و (العائد على حقوق الملكية) بلغت (**0.529**) وبالتالي يجب قبول فرضية العدم للعلاقة بين محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعائد على حقوق الملكية (أي لا يوجد أثر لمحفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العائد حقوق الملكية للمصارف التجارية السورية الخاصة، الإشارة الموجبة لمؤشر **Beta** يشير إلى أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع موجبة بمعنى أن أي تغير يحدث في العائد على حقوق الملكية سيكون له أثر إيجابي على حجم محفظة القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في حين بلغت قيمة معامل التحديد (**0.009%**)أي أن(0.9%) من التغيرات في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) تعود للتغيرات في المتغير المستقل المتمثل بحجم محفظة القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعود السبب إلى عدم منح المصارف التجارية السورية الخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة كميات كبيرة من القروض وتوزيعها بشكل كبير على قطاعات الأعمال الأخرى (الشركات الكبرى، والأفراد).

<u>الفرضية الفرعية الثالثة</u>: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على ربحية السهم للمصارف التجارية الخاصة السورية .

الفرضية البديلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على ربحية السهم للمصارف التجارية الخاصة السورية.

الجدول رقم (8) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة أثر حجم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على ربحية السهم الواحد

المتغير	معامل الارتباط	معامل التحديد	درجة الحرية	Beta	B	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	نتيجة الاختبار
ربحية السهم الواحد	-.011-	0.000	46	-0.011	-0.002	-0.073	0.942	قبول العدم

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

توضح بيانات الجدول أعلاه بخصوص نتائج تحليل الانحدار البسيط ما يلي: إن قيمة مستوى الدلالة (**Sig**) المرتبطة بكل من المتغيرين (محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة) و (ربحية السهم الواحد) بلغت (**0.942**) وبالتالي يجب قبول فرضية العدم للعلاقة بين محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربحية السهم الواحد (أي لا يوجد أثر لمحفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على ربحية السهم الواحد للمصارف التجارية السورية الخاصة، الإشارة السالبة لمؤشر **Beta** يشير إلى أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع سالبة بمعنى أن أي تغير يحدث في العائد على حقوق الملكية سيكون له أثر معاكس على حجم محفظة القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في حين بلغت قيمة معامل التحديد (**0.000%**)أي أن(0.0%) من التغيرات في المتغير التابع (ربحية السهم الواحد) تعود للتغيرات في المتغير المستقل المتمثل بحجم محفظة القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعود السبب إلى عدم منح المصارف التجارية السورية الخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة كميات كبيرة من القروض وتوزيعها بشكل كبير على قطاعات الأعمال الأخرى (الشركات الكبرى، والأفراد).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. كشفت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على الأصول للمصارف التجارية السورية الخاصة.

2. كشفت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية السورية الخاصة.

3. كشفت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين ربحية السهم الواحد للمصارف التجارية السورية الخاصة.

التوصيات:

1. بالنظر إلى قيمة معامل التحديد للفرضيات المدروسة يشير إلى أن المتغيرات المدروسة لا تفسر وحدها التغير في مؤشرات الربحية، وبالتالي هناك متغيرات أخرى يجب أخذها في الحسبان في الدراسات المستقبلية مثل محافظ قروض قطاعات الأعمال الأخرى الشركات الكبرى وقطاع الأفراد والتي قد يكون لها تأثير.

2. إحداث دائرة تسهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية السورية الخاصة على أن تكون دائرة مستقلة ومتخصصة في تقديم خدمات تمويلية متنوعة تماشي حاجات هذه المشاريع، ويتم رفدها بكادر فني متخصص كما تقترح عليها أن تقدم الميزات للمشاريع، كأسعار فائدة مناسبة، ومرونة السداد، وتنوع في طرق التمويل، وسرعة في توفير الخدمات المطلوب.

3. تشجيع المصارف التجارية السورية الخاصة على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك الأنشطة.

4. ضرورة متابعة الاهتمام الحكومي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية وأن يكون الاهتمام علمياً وواقعياً، بعيداً عن التنظير، انطلاقاً من أن الاقتصاد السوري في ظل الأزمة الحالية في أشد الحاجة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5. قيام المكتب المركزي للإحصاء بأبحاث دورية ومسوحات متعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير البيانات الإحصائية اللازمة.

references:

Arabic references:

1. Al-Faisal, Rayan Samar, ***The Role of Private Banks in Financing Small and Medium Enterprises in Syria***, Master Thesis, University of Damascus, Faculty of Economics, Department of Finance and Banking, 2019.

2. Abu El-Sayed Ahmed, Fathi El-Sayed Abdo. ***Small industries and their role in local development***, University Youth Foundation, Egypt, Alexandria, 2005.

3. The Central Bank of Egypt, ***The Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises***, The Egyptian Banking Institute, A Series of Financial Concepts, No. 8.

4. Zidan, Rami. ***Small and Medium Enterprises in Syria and their Role in Economic and Social Development***, Publications of the Syrian General Book Authority, Ministry of Culture, Damascus, 2010
5. Carpenter, Osama. ***The role of credit guarantee institutions in strengthening the bank credit base for small and medium enterprises in Palestine (2006-2008***), Birzeit University, Palestine, 2008.
6. Suleiman, Maya, ***Mechanism for Investing Financial Resources in Islamic Banks and Their Impact on Performance (A Field Study on Islamic Banks in Syria),*** Master Thesis, College of Economics, Department of Business Administration.
7.The Arab Labor Organization, the Arab Center for Human Resources Development (***Employment and Small Enterprise Development***), research presented within a series of employment policy studies and workforce planning: a training unit to visualize the skills of employment planners, the Libyan Agency for Standard International Book Numbering, Benghazi, Libya, first edition, 2008.
.8Legislative Decree No. / 39 / ***issued by the General Authority for Employment and Projects Development in Syria***, on 14/9/2006

- **Annual reports:**
- Annual reports of the Arab Bank, Syria, for the years 2011-2018.
- Annual reports of the International Bank for Trade and Finance for the years 2011-2018.
- Annual reports of the Bemo Saudi Fransi Bank for the years 2011-2018.
- Annual reports of the Bank of Syria and Overseas for the years 2011-2018
- Annual reports of Byblos Bank Syria for the years 2011-2018.
- Annual reports of Bank Audi Syria for the years 2011-2018

- **Foreign references:**
- **Aladwan, Mohammad.** ***The Impact Of Bank Size On Profitability"An Empirical Study On Listed Jordanian Commercial Banks*****,** European Scientific Journal 11(34): · January 2015,P P 217-236 .

1. Boadi, Isaac, Dana, Leo Paul, Mertens , Gerard, Mensah, Lord , ***The impact of credit availability on small and medium companies*****,** Journal of African Business, Volume 18, Issue 2,2017 ,p p 257- 277.
2. Mileris ,Ricardas . ***The Impact of Economic Downturn on Banks' Loan Portfolio Profitability***, · February 2015
3. Wlodarczyk, Bogdan, Szturo, Marek, Ionescu, George, Firoiu, Daniela, Pirvu, Roxana Ramona,. ***The impact of credit availability on small and medium companies*****,** Entrepreneurship and Sustainability Issues, Entrepreneurship and Sustainability Center, 2018, 5 (3), pp.565 – 580